ان ما أوردناه سابقاً يوحي بوجود تهديدات محتملة اخرى ستجابه الامن الفلسطيني. والمثال الذي يأتي، في المقام الاول، هو اللجوء المحتمل الى عمليات سرية يقوم بها فلسطينيون افراداً أو مجموعات معارضة للسلام مع اسرائيل او اتفاقه وشروطه. كما ان التوترات في العلاقة المتبادلة في داخل الاردن قد تؤدي، كما هو مفهوم، الى شتّى أشكال المستويات الدنيا من العنف. وعلى مستوى آخر، فانه سيكون من غير المحتمل ان يشكّل الاردن تهديداً لاسرائيل وذلك لعلمه بالثمن الباهظ الذي يجب عليه ان يدفعه في ما يتعلق بأمنه واقتصاده. وليس من المحتمل، كذلك، ولأسباب مماثلة ان تتحرك المملكة ضد فلسطين ما دامت اسرائيل لن تحتمل عبور وحدات عسكرية كبيرة وأنظمة أسلحة لنهر الاردن. والاكثر خطورة من كل ذلك هو بروز تهديد يمكن تفهمه من قبل سوريا أو العراق أو أي قطر آخر قد يدفع اسرائيل الى اعتبار احتلال فلسطين أمراً ضرورياً بوصفه اجراءاً وقائياً.

وعلى كل حال، فان تلافي هذا التهديد الاخير بالتحديد ـ الناجم عن هجوم، على نطاق واسع، تشنّه قوات عربية تقليدية تتقدّم عبر الضفة الفلسطينية ـ هو الذي يجعل اسرائيل، من دون ادنى شك، تصرّ على تضمين اجراءات أمن محدّدة في نطاق أية اتفاقية سلام تؤدي الى اقامة دولة فلسطينية. وطالما لم يتدهور الوضع العسكري الاقليمي الى ما دون حدّ معيّن، فان الامن الفلسطيني، في هذه الحالة، سيكون محمياً بالاتفاقيات الموجودة. وعلى المنوال ذاته، فان فلسطين ستكون آمنة من هجوم اسرائيلي مهما كان السبب.

وبنظرة عامة، نجد ان الدولة الفلسطينية ستجابه مستويين محدّدين من التهديدات: هجوم على نطاق واسع تشنّه قوات نظامية تابعة لدول مجاورة؛ وأعمال عنف على مستوى أقل تثيرها جماعات شبه عسكرية سرية من المحتمل ان تكون قادرة على الاتصال بمصادر حكومية ولها صلة بقوات الامن أو الدفاع. وحتى إذا لم يفرض اتفاق سلام مع اسرائيل قيوداً كبيرة على الموجودات العسكرية الفلسطينية، وهذا امر بعيد الاحتمال، فان دولة فلسطين لن تمتلك الوسائل المالية والبشرية لبناء قدرات دفاعية كافية لردع، أو صد، هجوم تقليدي كبير. ولكنها، على كل حال، يجب ان تمتلك وسائل عسكرية كافية لضمان أمنها الاساس بصدقية ضد هجوم على نطاق صغير أو التسلّلات التي تقع عبر الحدود، وان تمارس سيطرة كاملة على أمنها الداخلي[٧]. وبهذه الطريقة، فانها ستساهم، بفاعلية، في حفظ أمنها الخاص واستقرار العلاقات الفلسطينية ـ الاسرائيلية على حد سواء، وبصورة خاصة لأن أية محاولة اسرائيلية للتدخل، بصورة مباشرة، ستؤدي، فقط، في الحقيقة، الى اثارة المزيد من المشاعر التحررية الوحدوية الفلسطينية، ومن ثم تعود بنتائج عكسية.

اعادة تعريف مفهوم الامن

تقوم الطريقة الفلسطينية لمعالجة قضية الامن، على فرضية ان البعد العسكري هو، فقط، احد مكوّنات الامن، وليس الاكثر أهمية على الدوام. والامن، في الحقيقة، هو مفهوم تكاملي يشمل الابعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية وحتى الابعاد البيئية، بالاضافة الى البعد العسكري[٨]. ويحتل هذا الفهم مكان الصدارة من اصرار الفلسطينيين على ممارسة حق تقرير المصير في شكل دولة ذات سيادة. وهو يوفر، أيضاً، وسيلة للتوصل الى مقايضات طالما يحدد الفلسطينيون متطلباتهم الخاصة بوجودهم وأفضلياتهم بالصورة التي تتيح لهم تقليل التركيز على الامن التقليدي والدفاع العسكري.